

كل: مجلة لأبحاث الجسد والجنر
مجلد ٦، عدد ٢ (خريف ٢٠٢٠)

ماذا عنّا؟ الأصوات غير المسموعة لثورة لبنان

جرايس خوام



لوحة الغلاف بريشة الفنانة سيفي ماري عيشر، البالغة من العمر ١٦ عاماً والتي تُعاني من مُتلازمة داون

بشريط أصفر في شعرها وحقيبة ظهر كبيرة الحجم على كتفيها، نظرت إليّ ولوّحت لي بيدها لتودّعني. ثم ابتعدت بابتسامة مفعمة بالإثارة وهي تصعد درج مدرستها بعد شهر من الحظر الصحي العام. اعتقد بعض الناس أنها لن تكون قادرة على التعلّم أبداً، وأنها لن تشعر بالانتماء لمدرسة أبداً، ولكن ها هي ذا تحمل كتب القراءة ودفاتر الرسم ومسائل الرياضيات فخورةً ببدء عام جديد. ابنتي واحدة من آلاف الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية أو التعليمية في لبنان. نازعت المدرسة التي تترادها، وهي مؤسسة تعليمية خاصة صغيرة ضمن بيروت الكبرى، للبقاء في وجه الأزمات المتعددة التي شهدتها البلاد خلال العام الماضي: جائحةٌ وأزمةٌ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وطنيةٌ وانفجار هائل هزّ العاصمة مودياً بالأرواح ومدمراً البنى التحتية. في ظلّ غياب مطلق للدعم والاعتراف من قبل الجهات الحكومية، تُترك المدرسة، شأنها شأن العديد من مؤسسات التعليم الخاص والتعليم الشامل في لبنان، بمفردها لخوض معاركها. بينما كنت أشاهد ابنتي تذهب إلى المدرسة، كنت أتشبّث بمظهر الحياة الطبيعية الذي يسوده واقع من الفوضى والاستقرار الذي نعيشه، بالوقت نفسه كنت أشعر بالعزلة العميقة في معركتي الموحشة ضد مستقبل غامض وغدار. ماذا يُخبئ لك لبنان يا صغيرتي؟ ما هي الحقوق التي قد

^١ special education and inclusive education: الترجمة مأخوذة من نصوص الأمم المتحدة والكتابات ذات الصلة. (المتجمة)
^٢ في هذه المقالة سيستخدم المصطلحين "الإعاقة الذهنية" و"صعوبات التعلّم" على أنهما مترادفين، على الرغم من اعتراف المؤلف بالاختلافات الموجودة بين المصطلحين في الأدبيات ذات الشأن، وذلك لجهة التعريف والتصنيف.

تتألينها؟ ما هي الحماية الاجتماعية التي ستحظين بها؟ ما هي المنابر التي ستُوجد مكانًا لمشاركتك؟ إلى أي حدّ سيُعترف بمساهماتك في المجتمع؟ من سيدافع عن قيمة وجودك؟

في غياب دولة ترعى الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، سيبقى الآباء والمنظمات في لبنان وحدهم في صدارة النضال من أجل تكافؤ الفرص، في التعليم والتوظيف والمشاركة الاجتماعية والإدماج. أُحرز تقدم تاريخي في أجندة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، لكن ليس من قبل الحكومة، بل بفضل جهود وأعمال المجتمعات المحليّة والمجتمع المدني. ومع ذلك، تبقى كافة الإنجازات في المضمار رهن اللااستقرار والاستدامة، بسبب غياب الإدارة الوطنية وعدم ترسيخ تلك الإنجازات ضمن سياسات وقوانين فعالة ترعاها.

انطلق حراكٌ في لبنان منذ سنة – انتفاضة شعبية أعلنت الصوت ضد عجز الحكومة وفسادها، وضد فشل الدولة المستمر عن توفير الحقوق الأساسية لمواطنيها وسكانها ومجتمعاتها. ولدت الثورة، وما زالت موجودة بأشكال وشعارات متنوعة وسط جدل وانتقاد وشكوك حول أهميتها الوجودية. إضافةً إلى شكوك في أجنحة خفيّة وتلاعبات وانتقادات لفعاليتها. بينما لا يزال الكثيرون يشككون في الثورة، إلا أن أحدًا لا يستطيع إنكار اللهب الذي أشعلته في حياة الناس. اضطراب في النظام وزعزعة في الأداء اليومي، مثلًا وميض أمل في أن نظام الحكم الفاسد و"المرن/ المتكيف" (جيهها، ٢٠١٩) يمكن قفلته بطريقة أو بأخرى، وأن احترام الحقوق المدنية قد يتحقق يومًا، وأن التغيير قد يرى النور.

الثوار/الثائرات الأبطال/البطلات وتمثيل ذوي/ات الإعاقة

في طليعة خطوط المعركة تجد أبطال/ بطلات الثورة. هؤلاء المقاتلون/ات المجهولون/ات المناهرون/ات رغمًا عن عنف قوى الأمن، وشراسة شرطة مكافحة الشغب والذخيرة الحيّة التي تحاول إسكاتهم/ن، إنهم/ن يحملون شعلة حقوق الإنسان رافعين/ات أصواتهم/ن، يصرخون منادين/ات بالحقوق والحريّات المدنيّة التي يستحقّونها على مسامح من خانتهم/ن العزيمة. أما مجتمع ذوي/ات الإعاقة فقد مُثّل بفخر من قبل بعض من أبطاله/ بطلاته كذلك.

يتجول العديد من النشطاء/ الناشطات القديما في مجال الإعاقة في الشوارع مرّة أخرى لإثبات وجودهم/ن والمطالبة بحقوقهم/ن، مثل أعضاء "الاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية" وغيرهم. أظهر الناس أيضًا تضامنهم/ن مع زملائهم/ن المتظاهرين/ات من ذوي/ات الإعاقة. يتذكّر الجميع القصة المفعمة بالأمل لشاب من طرابلس رجله مبتورة، كان ينظف الشوارع بعد الاحتجاجات، عُرضت عليه ساق صناعية.

^٣ دأبت على ترجمة Lebanese revolution على أنها ثورة لبنان وليس الثورة اللبنانية لأن مكوناتها كانت عابرة للجنسية اللبنانية ولأن في ذلك التصنيف الجغرافي (لا القومي) تعبير أصدق في سياق مجتمع ذوي الإعاقة والذي ينحصر بحاملي الجنسية اللبنانية وهذا ينطبق على طبيعة المنظمات المحلية المعنية بالشأن. (الترجمة)

رأينا جميعاً فيديو الشاب الذي يعاني من ضعف في السمع وهو يغني لأقرانه شعارات الثورة باستخدام لغة الإشارة. نشر الكثيرون صوراً لأنفسهم تضامناً مع الشابين اللذين فقدوا بصرهما بسبب العنف غير المبرر الذي استخدمته شرطة مكافحة الشغب. "الثورة بعيونكن" و"سوف نقاوم"، هذا ما كانوا يقولونه.

"الصوت العالي ما بموت، والثورة بوسط بيروت"

يهتف الثوار/الثائرات بلا هوادة "الصوت العالي ما بموت". ماذا عن الأصوات غير المسموعة؟ وماذا عمّن يهمس بأفكاره/ا، ماذا عن الغارقين/ات في الصمت من الذين أسكتوا وأولئك المنسيين/ات؟ ماذا عن الـ ٥٠٠٠ طفل وشاب الذين يعانون من إعاقة ذهنية أو تعليمية في لبنان؟ كانوا غائبين/ات تقريباً عن ساحات معركة الثورة، فيما عدا جهود خجولة من بعض المنظمات المحلية، ومسرحية موسيقية قُدمت في ساحة الشهداء من قبل مجموعة من الفنانين/ات ذوي/ات الاحتياجات الخاصة (حمادي، ٢٠١٩). السؤال الذي سأطرحه سؤال بلاغي. نحن لا نتحدث عن مجرد غياب مادي في شوارع الثورة، بل عن غياب للخطاب. بعبارة أخرى، لماذا لم تجد قضيتهم آذاناً صاغية؟ لماذا لم يتم التأكيد عليها بصوت عالٍ، إلى جانب العديد من القضايا الاجتماعية الأخرى التي أثارها وما زالت تثيرها الثورة بلا كلل؟

القضية

لقد اقتربتُ بشكل شخصيٍّ من النضالات اليومية من أجل الإدماج (inclusion) والمشاركة، التي يخوضها الأشخاص ذوو الإعاقة في لبنان، وذلك لكوني والدة لطفلة صغيرة مرحة جميلة، ومصابة بمتلازمة داون. كما أنني عضوة قيادية في منطمتين تركّزان على الإعاقة في لبنان، وحالياً أعمل على بحث الدكتوراه في مجال دراسات الإعاقة. تتبع المقاربة التي أقدم فيها مشهدية الوضع القائم من قراءة الحقائق المختلفة والخطابات السياسية، إضافة إلى نضالي الشخصي.

تظهر التقارير البحثية في لبنان العديد من أوجه عدم المساواة الهيكلية الممارسة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تظهر أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، هم بشكل خاص الأكثر تعرّضاً للتمييز والتهميش في قطاعات مثل التعليم والتوظيف (كومباز، ٢٠١٨). لم يتبنَّ لبنان بعد نموذجاً للتعليم الشامل؛ تاركاً بذلك الأطفال ذوي الصعوبات التعليمية أمام خيارات محدودة في مجال التعليم. يمكنهم إمّا الالتحاق في التعليم العام الذي سيفشل في توفير بيئة مناسبة لاحتياجاتهم التعليمية، وإمّا الالتحاق في عدد قليل من المدارس الخاصة ذات برامج التعليم الشامل أو المتخصص، والتي تستوجب دفع رسوم تمييزية باهظة الثمن. يلتحق ما لا يزيد عن ١٪ فقط من

٤ نموذج تعليم جامع أو شامل، وهنا الجمع والشمول يكون بين الأفراد في المجتمع على اختلاف وضعياتهم/ن البدنية والذهنية. (المترجمة)
 ٥ وهنا نعني بالتمييزية أي نسبة لما يدفعه الطلاب/الطالبات الذين لا يعانون من الإعاقة الجسدية أو/و الذهنية وبذلك يكونون غير مجبرين/ات على تحمّل تكاليف الخدمات الإضافية المقدمة للطلاب/الطالبات ذوي/ات الإعاقة. (المترجمة)

الأطفال ذوي الإعاقة في لبنان بالتعليم العام (كومباز، ٢٠١٨). تقدّم بعض المنظمات غير الحكومية أشكال تعليم غير رسمية أو شبه رسمية لسد هذه الفجوة، ومع ذلك لا تزال الموارد والجودة دون المستوى.

تشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان لا يعملون و/أو لم يدخلوا سوق العمل قط (كومباز، ٢٠١٨). تصبح تلك النسبة أعلى بكثير للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. أخفقت الدولة في تعزيز أماكن العمل الشاملة، التي من المفترض أن تضمن تكافؤ فرص العمل وحماية الأفراد في مكان العمل من التمييز. القانون اللبناني ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُلغي التمييز في عملية التوظيف ضمن مكان العمل ويخصص حصة بنسبة ٣٪ لهذه الفئة، كما يفرض غرامات مالية على عدم الالتزام بأحكام القانون. لكن عملية فرض هذا القانون تنفيذياً تظل منقوصة بشدة. تحاول بعض المبادرات غير الحكومية النادرة وذات الطبيعة العضوية، استكشاف نماذج مختلفة للتدريب على المهارات والتوظيف الشامل. المساعي الجديرة بالثناء التي حققتها شركات مثل مقهى "أجونيست" مثلاً، وهو أول مقهى في لبنان يوظف بشكل حصري تقريباً أشخاصاً يعانون من صعوبات في التعلّم. إلّا أنّ هذا غير كافٍ. نحن بحاجة إلى دفع هذا الأمر إلى أبعد من ذلك، بمعنى أن يصبح التعليم والتوظيف المنصف والشامل للجميع هو القاعدة، عوضاً عن أن يقتصر على ضجة كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو مراوغات رمزية.

التمييز المُضمر ضدّ ذوي/ات الإعاقة

يعرّف توماس (٢٠١٠) التمييز ضدّ ذوي الإعاقة، على أنه "عملية فرض اجتماعية للقيود التي يمكن تجنبها على الأنشطة الحيّاتية والتطلّعات والرفاهية النفسيّة والعاطفيّة، للأشخاص المصنّفين على أنهم "عاجزون" من قبل أشخاص يُعتبرون "أصحاء" (ص. ٣٧). أودّ أن أحاجج أن تقاعس الدولة عن العمل الذي بدأ في الماضي ويستمرّ في الحاضر، يشكّل وجهاً من أوجه التمييز المُضمر ضدّ ذوي الإعاقة. نرى نمط التمييز هذا في نظرة الحكومة إلى الإعاقة: القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ هو التشريع الوحيد الموجود حالياً والذي يتطرّق إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان. ومع ذلك، فإنه يتبنّى نموذجاً طبيّاً نمطياً لتعريف الإعاقة، وبالتالي لا يلحظ المحدّدات الاجتماعية والبيئية التي تشكّل تجربة الإعاقة، وفي ذلك فشل في النظر إلى الإعاقة من منظور بيئيّ. بالإضافة إلى ذلك فإنّ صانعي السياسات والسياسيين يستخدمون مقاربة خيريّة عند الكلام عن الإعاقة. "نحن نقوم بالأفعال الخيرة من أجلكم/ن لأننا أناسٌ أحياناً"، هذه هي الفكرة التي يلمحون إليها – عوضاً من أن يقرّوا أنّ ذلك حقٌّ واجبٌ عليهم صونه. كما شهدت وسائل الإعلام تمثيلات سلبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

^٦ العاجزين/ات أو المعتلين/ات أو الشاذين/ات بدنياً أو/و عقلياً، والذين يقفون على تباين مع الحالة المعيارية السائدة والمتمثلة بعالم ال "طبيعيين/ات" وفي هذا السياق ال "أصحاء/صحيحيات". فانتقاء اللفظة الأولى أتى ليعزز التناقض مع الثانية. (الترجمة)

^٧ "الحكومة" هي ترجمة مباشرة لكلمة "government" في النص الأصلي، إلّا أن اللفظة الأكثر ملاءمةً للسياق هي ال "نظام" وبالإنجليزية "regime or system" وذلك لأنّ حجة الكاتبة فيما خص التمييز المضمّر والذي يعكس قانوناً، لا ينطبق على تشكيلة حكومية دون سواها، بل هو كان ولا يزال مواكبا للمعيارية البدنية والذهنية الإنتاجية التي تُفرض عبر رأسمالية النظام اللبناني الحالي بحكوماته المتعاقبة. (الترجمة)

القانون ٢٢٠ كما يُعرض في السياق الحالي، لا يمثل إلا ما يسميه رانويك – كول وجودلي (٢٠١٥) "حفنة من الوعود" (ص. ١٦٨): فرص عمل متساوية وتعليم شامل ورعاية صحية مجانية، على سبيل المثال لا الحصر – والتي تنعكس للأسف فقط بكونها حبرًا على ورق. بين الحين والآخر، يدلي المسؤولون بتصريحات حول دعم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من دون أي التزام حكومي رسمي بتنفيذ بنودها أو إصدار قرارات تنفيذية لها. كما لم يصادق لبنان بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تضع إطارًا قانونيًا لضمان تلبية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص من جميع القدرات؛ قدّمت الروايات السابقة والحالية على نحو مستمر "نفاؤلاً قاسياً" (بيرلانت، ٢٠١١)، حيث يُدفع الأشخاص ذوي الإعاقة نحو الاعتقاد بأن التغيير سيحدث، فقط ليواجهوا الإحباطات وخيبات الأمل.

الإعاقة والأزمة الاجتماعية الاقتصادية

سأقدّم للقراء/القارئات غير المطلّعين/ات على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية في لبنان، لمحة سريعة عن الوضع الحالي وتأثيراته على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، إلى جانب بعض السيناريوهات التنبؤية.

بينما تنتشر الغريبان الفاحشة التي في السلطة وتتقاتل من أجل ما تبقى من مصالحها في هذا الجسد المحتضر، يستمر اقتصاد البلاد بالتدهور مُقترَبًا من الانهيار الكبير. يرتعش الجسد المحتضر في محاولة واهية لإنقاذ الحياة التي فيه، هذا ما تفعله قرابة ١٠٠ منظمة عاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، والتي تواجه خطر الإغلاق في نهاية كل شهر. تقاوم الوضع بعد انفجار بيروت، حيث تكبّدت بعض المنظمات تكاليف إضافية لإعادة الإعمار والتعافي من آثار الانفجار. تقدّم هذه المنظمات الخدمات لحوالي ١٢٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة، تشمل تلك الخدمات الرعاية الصحيّة والتعليم والحماية والتوظيف. لقد كانوا يقومون بمهامٍ كان يجب أن تتحمّل الحكومة مسؤولية القيام بها. والآن، لم تعد هذه المنظمات قادرة على مواصلة أعمالها بسبب تقاعس الحكومة عن التزاماتها. وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعاقدت مع هذه المنظمات لتقدّم خدمات لذوي/ات الإعاقة، لم تفرج عن الأموال المستحقّة لهم منذ أكثر من عام. وقد أدّى هذا إلى اتخاذ هذه المنظمات إجراءات طارئة للاستمرار في عملها مثل تسريح العمّال والعمّلات وتقليص الحجم والإغلاق المتقطع، مما يؤثر في النهاية على المستفيدين/ات. كما اضطرت بعض المراكز إلى الإغلاق.

تؤثر الأزمة السياسية الاقتصادية الحالية التي تقاومت بسبب الوباء على جميع القطاعات، وجميع الشرائح المجتمعية في لبنان والبلدان المجاورة. الجميع في دائرة الخطر، لكن حجم الأثر يتباين بين المجموعات. يتمّ توزيع تأثيرات الأزمة بشكل متفاوت، وكما هو متوقّع فإن الأفراد الأكثر تهميشًا هم أكثر من يعاني، كما لوحظ في المنظمات التي تركز على الإعاقة. ومع الأزمة الحالية والتدخل المتوقّع من صندوق النقد الدولي، ماذا

⁸ Of all abilities.

سيعني هذا بالنسبة لمجتمع ذوي/ات الإعاقة؟ كيف سيؤثر ذلك على الاحتياجات الأساسية ونوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية؟

بدون الخوض في تحليل اقتصادي معمق ومناقشة حول الرأسمالية والنيوليبرالية، ستكون الإجابة السريعة واضحة ألا وهي ما يحدث غالبًا عندما يتدخل صندوق النقد الدولي: التقشّف. لن تؤثر الأزمة المالية وتدبير التقشّف اللاحقة على الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية فحسب، بل ستؤثر أيضًا على أسرهم/ن وعلى مقدّمي/ات الرعاية وشبكات الدعم الأخرى التي يعتمدون عليها. إذا كان مقدّمو/ات الخدمة الوحيدون للأفراد ذوي الإعاقة الذهنية، قد تعرّضوا لتخفيضات كبيرة في دخلهم أو فقدوا وظائفهم/ن أو لم يتمكنوا من الوصول إلى أموالهم/ن في البنك، فلن تتأثر حياتهم سلبيًا فحسب، بل ستتأثر أيضًا حياة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمدون على خدماتهم، ما سيزيد من هشاشة العيش لأولئك الذين ما انفكوا يعيشون حياة محفوفة بالصعوبات.

لن يتغيّر شيء ما لم نباشر بعملية التغيير

بنتبّع هذه السيناريوهات المُقلقة، ما الذي بالإمكان فعله للأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم ذوي/ات الإعاقة الذهنية، لضمان عدم نبد أو إهمال حقوقهم/ن وكرامتهم/ن بشكل مُتعمّد في خضم فوضى الأزمة الحالية؟ بتلاشي الآمال والوعود كما في أغنية الراحل كريس كورنيل، أي تغيير علينا أن نسعى وراءه، أي تقدّم مفاجئ علينا إحداثه، لحماية الإنسانية وإحقاق العدالة للجميع؟

لن يتغيّر شيء ما لم نباشر بعملية التغيير. أي تغيير اجتماعي رئيسي يعني بحد ذاته تغييرًا في الديناميات وتحوّلًا في النموذج واختلافًا في العمل المُعتاد. دفعةً وركلةً في النظام، الأمر الذي قد يُشعل تغييرًا آخر، إمّا تباغًا وباضطراد أو عبر الأثر المُتتالي أو من خلال التمدد. إتي مؤمنةً بقوة بالتغييرات الصغيرة، وبسحر البدايات الجديدة وبالوفاق الحركية وبمُشعلي التحوّل. قد يُجادل البعض بأن فرض مثل هذه الأجندة في بيئة عملٍ محدودة مع تزايد نسب البطالة أسبوعيًا، لهو سخيف إن لم يكن مُنافيًا للعقل. بيد أنني أُجادل بالعكس تمامًا، وأعتقد أن الآن أكثر من أي وقت مضى لهو الوقت المُناسب للحديث عن هذه المسألة. أستشهد هنا ببعض الأسباب والاقتراحات لهذا التغيير.

أولاً، أرفض رواية القمع والاضطهاد وأؤمن بالقدرة التقريرية للأشخاص ذوي الإعاقة. في الواقع، إنّ معظم أفعال التمييز البنيوية والاستتباعية عبر التاريخ، قد قادت إلى ظهور حركات مقاومة في مجتمع ذوي/ات الإعاقة. تاريخيًا، خاصة في العصر الروماني، اعتُبر الجسد ذو الإعاقة أمرًا طبيعيًا. فقط نحو العصور الوسطى، مع التطوّر العلمي، وتطوّر الطب المُعاصر، وتقديم نماذج طبية وعلمية لشرح الظاهرة، صنّفت الإعاقة وجُرّئت بكونها شاذةً عن القاعدة (برادوك وباريش، ٢٠١١). ومع هذا التصنيف تصاعدت عملية التمييز معززة بذلك الإحساس بنزعة هوياتية، الأمر الذي كان حينها باكورة لحركات المناصرة والمناصرة

^٩ ترجمة كلمة (agency) وقد تترجم أيضا "الوكالة". (المترجمة)

الذاتية (برادوك وباريش، ٢٠١١). تجسد هذا النضال في ردود أفعال على القرارات البنوية والسياسية مثل "حركة ذوي الإعاقة ضد تقليصات الخدمات الاجتماعية" في بريطانيا، والحركة العالمية باسم "الناس أولاً"، حراكات "لا شيء عنا دوننا" (برادوك وباريش، ٢٠١١). على النقاشات العامة أن تتحدى المفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية التقليدية حول الأشخاص الذين يعانون صعوبات في التعلّم مثل الافتقار للكفاءة والتواصل والقدرة على التعبير عن حاجاتهم. على مرّ العقود المنصرمة جرى التركيز على نحو مُتزايد على نقاط القوة والقدرة ومسألة تقرير المصير (شوغرین المصدر السابق ٢٠٠٦) والدور الفعّال (ليفيت، ٢٠١٧) والقدرة على اتخاذ القرارات للناس ذوي الإعاقات الذهنية، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف (تيمونز المصدر السابق ٢٠١١: بوش وتاسيه، ٢٠١٧). بيّنت الأبحاث أن معظم البالغين/ات الذين يعانون من إعاقات ذهنية يسعون وراء الاستقلالية الاقتصادية والاكفاء الذاتي من خلال التوظيف (مايغلايور المصدر السابق ٢٠٠٧: نورد المصدر السابق ٢٠١٣)، وتعود النماذج الناجحة للتوظيف المدعوم في عدة بلدان في العالم، بنتائج إيجابية على الأفراد والمجتمع.

ثانيًا، إنني مؤمنة بقوة التضامن من خلال "الروابط المشتركة" (باتس المصدر السابق، ٢٠١٧). شهدنا الآن أكثر من أي وقت مضى كلاً من الأفعال التضامنية العشوائية والمنظمة عبر كافة المناطق اللبنانية. أكثر من أي وقت مضى ومرّة أخرى، أظهر الناس الذين يعيشون في لبنان أنهم جمعٌ ذو عزم يعمل بتعاقد كما النحل بغضّ النظر عن الجنس أو العرق أو الجنسية أو المكانة الاقتصادية الاجتماعية، لمساعدة بعضهم الآخر في مسعى إلى سدّ الفجوات الكثيرة التي خلّفتها الحكومة. الآن أكثر من أي وقت مضى فإنّ الناس واعون للقضايا الاجتماعية وحساسون تجاه مُعانة الآخرين، ويتشاركون أحزانهم/ن ويبادرون بالعدم. سيكون من الاستراتيجي الآن أكثر من أي وقت مضى رفع علم حقوق الإنسان وتوجيه الانتباه نحو حاجات الأفراد ذوي الإعاقات، خاصة أولئك الذين يعانون إعاقات ذهنية. ستكون اللحظة المثلى للتأثير في الرأي العام حول كيفية مقاربتهم وتفاعلهم مع مسألة الإعاقة، والمبادرة في إقامة الحوارات والإجراءات الملموسة فيما يتعلق بسياسات الإدماج. أظهرت تلك "الروابط المشتركة" وبالرغم من طبيعتها الهشة، عن كونها قوارب نجاة للأفراد ذوي الإعاقات التعليمية، والتي ساعدتهم في الحفاظ على أنفسهم في سياقات نقاط الضعف (باتس المصدر السابق ٢٠١٧). الآن هو الوقت المناسب للتضامن ما بين النضالات المختلفة على أساس المطالب المتقاربة والأفعال المرجوة (زياك، جانسون، بلايرز، ولينز، ٢٠٢٠).

ثالثًا، إنني أوّمن بالمنظمات وبالمجتمع المدني والناشطين/ات المستقلّين/ات. أوّمن بأن المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة لأنها هيئات لا تتأثر بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية، لأن مصادرها التمويلية خارجية، لذا فإن بإمكانها لعب دور حاسم في دفع قضايا الإعاقة فُدمًا في خلال الأزمة. المنظمات المحلية في لبنان بما يضم من مجموعات الدعوة الذاتية، غالبًا ما قد تشعر بمحدوديتها بسبب قدراتها التشغيلية والتنظيمية، وقد لا تنجح في تنظيم أنفسها نحو تغيير اجتماعي ممنهج. ومن ثم فإنني أوّمن بمساهمة المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية، وكذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بمساعدة المنظمات المحلية والمناصرين الذاتيين، في التخفيف من بعض هذه القيود وخلق شراكات من أجل التغيير. حان الوقت لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات المستثمرة اجتماعيًا، الآن هو الوقت للتغيير البرامجي نحو المنظمات الدولية والانتقال بالأهداف الفنية نحو الحاجات المُتجمعة الحالية العاجلة، إعادة توجيه التمويل نحو التنمية

الاجتماعية الاقتصادية، مع وضع حقوق احتياجات الإعاقة في مقدّمة عملية صنع القرار، بحيث لا يجري التخلّي عن أحد. يُمكن للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أن يشكّلوا مجموعات استشارية مستقلة، أو في أن يكونوا مُضمّنين/ات في المجالس التنفيذية أو ضمن فرق الخبراء لطرح النقاشات والقرارات، بما أنهم على دراية أفضل بالقضايا التي تمسّهم.

يُمكن لهذه المنظمات الخاصة والعامة، بما فيها المؤسسات الأكاديمية أيضاً تقديم الدعم لوضع البيانات عبر البحوث والتقييمات ذات الصلة، ويُعدّ الافتقار للبيانات الكافية ذات الصلة والتي بالإمكان الاعتماد عليها حول الإعاقة في لبنان، والتي من شأنها توجيه السياسات والممارسات، معضلةً جوهرية.

رابعاً، إنني مؤمنة بالتغيير المُمنهج، الأمر الذي يقتضي التغيير على مستوى السياسة. وسندفع دوماً بصانعي القرار وكلّ من يتبوأ مكانةً ذات سلطة في أن يصادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما سندفعهم على مراجعة وتحديث وتغيير وتنفيذ محتوى القانون ٢٢٠. دائماً يعدّ التغيير في الحكومة، وبغضّ النظر عن المعارضة الشعبية أو انعدام الثقة، وقتاً مؤاتياً للدعوة إلى تغيير في السياسات والدفع بأجندة الإعاقة على طاولة أي حكومة جديدة، ووضع قضية الإعاقة كملف ذي أولوية.

تتألّف المساعي التغييرية هذه من تغييرات جزئية ومتوسطة وكلية يمكن تحفيزها في معترك النضال من أجل الكرامة والإنصاف للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، وخاصة أولئك الذين يعانون من صعوبات التعلم.

الأمل كبيان سياسي

وسط أزمت متعدّدة وصدمةٍ جماعية وياس، أود طرح فكرة الأمل كبيان سياسي. بعيداً عن الخطابات العقيمة والفرغة الحالية التي تشيد بـ "تكيف" الناس الذين يعيشون في لبنان، وبعيداً عن الخطابات المتلاعبة المعتادة من الأحزاب السياسية التي تحرّض أتباعها على التفاؤل الساذج والأعمى، أقترح إعادة صياغة مفهوم الأمل بكونه شكل من أشكال البنية الاجتماعية للمقاومة الشعبية. يعرف هيج (٢٠٠٣)، كما هو مذكور في كلييست أند جانسن، ٢٠١٦، ص. ٣٨٢) "الأمل المجتمعي" بأنه "رؤى جماعية لـ" حياة ذات معنى وحياة اجتماعية كريمة "داخل مجتمع معيّن". في مواجهة استباحة السلطة وعدم الكفاءة السياسية من قبل الدولة، يبقى الأمل الذي في خيار مجتمع الإعاقة للاستمرار بالمقاومة الكريمة، بيان قويّ في حدّ ذاته. إلا أنه مختلف عن صورة الرومانسية التي يطرحها الاعلام عن الأشخاص ذوي الإعاقة بكونهم (ذوي الإرادة الصلبة)، والتمثيل الأبويّ للأطفال والشباب ذوي الإعاقات الذهنية بكونهم "ملائكة على الأرض". مما لا شك فيه أن الأشخاص ذوو الإعاقة مواطنون/ات ولديهم/ن حقوق يجب الوفاء بها، ولا جدال في ذلك. لقد طال الانتظار لتحوّل جذريّ في الخطاب.

- Bates, K., D. Goodley, and K. Runswick-Cole, Precarious lives and resistant possibilities: the labour of people with learning disabilities in times of austerity. *Disability & Society*, 2017. 32(2): p. 160-175.
- Berlant, L.G., *Cruel optimism*. 2011: Duke University Press.
- Braddock, D.L. and S.L. Parish, An Institutional History of Disability, in *Handbook of Disability Studies*. 2001. p. 11.
- Bush, K.L. and M.J. Tassé, Employment and choice-making for adults with intellectual disability, autism, and down syndrome. *Research in Developmental Disabilities*, 2017. 65: p. 23-34.
- Combaz, E., *Situation of persons with disabilities in Lebanon*, K.D. Report, Editor. 2018.
- Geha, C., Resilience through Learning and Adaptation: Lebanon's Power-Sharing System and the Syrian Refugee Crisis. *Middle East Law and Governance*, 2019. 11(1): p. 65-90.
- Hamadi, G., People with special needs highlight 46th day of the revolution, in *Annahar English*. 2019, Annahar: Beirut.
- Kleist, N., & Jansen, S. Introduction: Hope over Time—Crisis, Immobility and Future-Making. *History and Anthropology*, 2016. 27(4): p. 373-392. doi:10.1080/02757206.2016.1207636
- Levitt, J.M., Developing a model of disability that focuses on the actions of disabled people. *Disability & Society*, 2017. 32(5): p. 735-747.
- Migliore, A., et al., Integrated employment or sheltered workshops: Preferences of adults with intellectual disabilities, their families, and staff. *Journal of Vocational Rehabilitation*, 2007. 26(1): p. 5-19.
- Nord, D., et al., The state of the science of employment and economic self-sufficiency for people with intellectual and developmental disabilities. *Intellect Dev Disabil*, 2013. 51(5): p. 376-84.
- Runswick-Cole, K. and D. Goodley, Disability, austerity and cruel optimism in big society: Resistance and “the disability commons”. *Canadian Journal of Disability Studies*, 2015. 4(2): p. 162-186.
- Shogren, K.A., et al., The Application of Positive Psychology and Self-Determination to Research in Intellectual Disability: A Content Analysis of 30 Years of Literature. *Research and Practice for Persons with Severe Disabilities (RPSD)*, 2006. 31(4): p. 338-345.
- Timmons, J.C., et al., Choosing Employment: Factors That Impact Employment Decisions for Individuals With Intellectual Disability. *Intellectual and Developmental Disabilities*, 2011. 49(4): p. 285-299.
- Thomas, C., Medical sociology and disability theory, in *New directions in the sociology of chronic and disabling conditions*. 2010, Springer. p. 37-56.
- Zajak, S., Janson, J., Pleyers, G., & Lenz, I., Cross-movement mobilization and new modes of solidarity in times of crisis in the global north and south. *Moving the social. Journal for Social History and the History of Social Movements*, 2020. 63: p. 5-12.